

صَبَّحَ الْخَلْقَ بِأَمْرِ

عَلَى حَقِّهِ وَالْحَمْدُ

لِابْنِ الْعَصْرِ الْمُحَدَّثِ الْكَبِيرِ شَيْخِ مُحَمَّدٍ أَنْوَرِ شَاهِ الْكَشْمِيرِيِّ الْهَنْدِيِّ

وُلِدَ ١٢٩٢ وَتَوَفَّى ١٣٥٢ هـ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

إِخْرَاجُ وَتَرْغِيعُ

أَدَارَةُ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ الْإِسْلَامِيِّ

١٣٧ هـ كَارِمْ لَيْسَ لَيْسَ كَرَامَتِي

النَّاشِرُ

المجاسين العلمی

کراتشی

جميع حقوق الطبع محفوظة

من منشورات المجلس العلمي ٤١

مجموعة رسائل الكشميري

الطبعة الأولى ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ

الطبعة الثانية ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ

من منشورات المجلس العلمي ٢٧

ضرب الحاتم لحدوث العالم

الطبعة الأولى ١٩٣٥م ١٣٥٤هـ

الطبعة الثانية ١٩٩٦م ١٤١٦هـ

الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م ١٤٢٤هـ

MAJLIS ILMI:

P. o. BOX:1 JOHANNESBURG, SOUTH AFRICA

P. O. SIMLAK, DISTRICT VALSAD, GUJRAT, INDIA.

MAJLIS ILMI KARACHI

الإخراج والطباعة والتوزيع

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

D/٤٢٧ كاردن ايست كراتشي ٥ - باكستان

الهاتف: ٧٢١٦٤٨٨ فاكس: ٧٢٢٣٦٨٨ - ٩٢٢٢١

ويطلب أيضا من:

المكتبة الإمدادية ..... باب العمرة مكة المكرمة - السعودية

مكتبة الإيمان ..... السمانية، المدينة المنورة - السعودية

مكتبة الرشد ..... الرياض - السعودية

إدارة إسلاميات ..... انار كلي لاهور - باكستان

## بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي تعطف بالعز، وقال به وله العظمة والكبرياء، كتب على كل شيء غيره حكم الدثور والفناء، واستأثر لنفسه بالقدم والبقاء، سبحانه ما أعظم شأنه وأكبر سلطانه، وأثار برهانه، وإن كان وراء الورا، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم الأنبياء، محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم اللقاء.

أما بعد: فهذه أبيات لي في إثبات الواجب تعالى شأنه، وقدم أسمائه وشؤونه، وحدوث ما سواه من كتم العدم من عالم الإمكان، وما في غضونه وغصونه، ورفع الفاعل الإلهي، وخفض الفاعل الطبيعي ونوهمية المادة، واللواحق المادية، ودحض المعدات، والأسباب العادية، وتوجيه الأذهان والأذان إلى مسبب الأسباب، ومالك الرقاب ذوقاً، ووجداناً، ودليلاً، وبرهاناً، وعلماء، وعرفاناً، وبصيرة، وإيقاناً، يقدر قدرها من عني بهذه المسائل، ورأيي إلى مفاوز الأفكار والخيال، لم أفرغ لإيضاحها وشرحها.

ولم أر أيضاً رأي إعدامها وطرحها، فأفرغتها معرأة كذلك في قالب الطبع اتكالا على صرامة الرأي، وسلامة الطبع من الناظر الداري، والذكي الواري، والقارئ القاري، وسميتها "ضرب الخاتم على حدوث العالم".

وكلما ذكرت في الحواشي رقم الصفحة، ولم أذكر الكتاب، فهو من الأسفار، فليراجع إليها، وقد كان ذلك ١٣٣٥ هـ.

وأنا العبد الأحمق

محمد أنور الكشميري عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم  
حامداً ومصلّياً ومسلماً

تعالى الذى كان ولم يك ما سوى  
وسلسلة الأسباب سلسلة هوت  
مسبب أسباب<sup>(١)</sup> ومالك ملكه  
فسبب حان من برهانه كل آية  
كمسطرة قدر وكالسطر بعده  
وطبع حروف الإسم من ضرب خاتم  
وهذا رباط<sup>(٢)</sup> ثم بعد وجودها  
ضعاف وجود<sup>(٣)</sup> فاستعانت<sup>(٤)</sup> بغيرها<sup>(٥)</sup>  
ولا حسن<sup>(٦)</sup> فى شتى بدون تواصل<sup>(٧)</sup>  
وإذ قدرت من بدءها لانتمساءها

وأول ما جلى العماء بمصطفى  
بها<sup>(٨)</sup> ربطوا<sup>(٩)</sup> شيئاً فشيئاً<sup>(١٠)</sup> إلى المدى  
فمن أخذ مهوى ومن أخذ هدى  
وفى كل شأن منه شأن قد اخفى  
وجود له من بعد<sup>(١١)</sup> أن قدره جرى  
بجملته إذ كان نقشاً كما اعتنى<sup>(١٢)</sup>  
كفرق وجود الشيء والشرط قد بدا  
فصار شروطاً لا لعلية دعا  
فأفرغ فى سبك التماسب<sup>(١٣)</sup> عند ذا  
فكان بسطح يختفى منه ما خفا<sup>(١٤)</sup>

(١) وفى نسخة: ربطنا بها.

(٢) أى: الناس.

(٣) تقرير دليلير ص ٢٥.

(٤) والسبب حبل دلى من فرق، كما ذكره فى "التاج".

(٥) إذا يلتصق الإيجاد بالوجود. (ج ٢ ص ١٤٤ وج ٢ ص ١٤٥)

(٦) عنى.

(٧) هذا على أن التماسب عقلى، لا مجهول، فإن التماسب لا يقضى عن الوجود لشيء.

(٨) أسفار ج ١ ص ٩ وج ١٥ ص ٢٨ وج ١ ص ٨٦ وج ١ ص ٥٦.

(٩) وفى نسخة: فاستقلت.

(١٠) تقرير دليلير ص ١٠٣، ١٧١، ١٩٢.

(١١) أسفار ج ١ ص ١٤٣، وتبج ٢ ص ٩١.

(١٢) وفى نسخة: مثبت بينه.

(١٣) مكتوب هفتم قاسم العلوم ص ١١.

(١٤) ظهر.

كثكوير كور الساعة اليوم مرة  
ولكن نفس الأمر أن لقاعل<sup>(١)</sup>  
كذلك الاستعداد وضع تناسب<sup>(٢)</sup>  
وذلك طور أفعل — — — — — ثم إنه  
فصودف بعد الوضع نظم وسنة<sup>(٣)</sup>  
يداخل طوراً فيه نحو معالج  
فذلك إعجاز وعرق لعادة  
وقد قيل: إن المعجزات تقدم  
يكاشف أيضاً عن يد في ستارة  
فعلّة شيء ثم علّة لها  
وما هي إلا نسبة مثل نسبة  
فإن قيل: بين الروح في الطب والحجى  
يقال إلى الحين استهماوا ما دروا<sup>(٤)</sup>  
بيولوجياً أضحي كذلك محبطاً  
بأن يضجعوا ضداً يولد ضده  
ولو رتب الشيء بغير تناسب  
(١) أى التناسب معمول لا عقلى هذا على التقدير الآخر.

(٢) المعارف للوجدى ج ١ ص ٥٠٥، رج ١ ص ٥٠٩ ورج ١ ص ٥١٢.

(٣) كل ما يلحق الشيء لا يلحقه إلا بواسطة وجود ذاته ج ١ ص ٢٦٠، والا فهو عندهم أجزاف.

(٤) البيرى جل اسمه يدع الأشياء من نفسه، لا من قابل؛ لأنه الذى يخلق القابل، والقيول، والمادة، والصورة  
جميعاً (١٢٥: ٣)

(٥) وهو الوجه في التباس الحكمة أيضاً بالصدفة، فإن الحكمة نفس فعله تعالى لا تظهر على حدة، فوقع الالتباس في الغاية  
أيضاً لما وقع في الفاعل.

(٦) الديباجة ص ٣٤٧-٣٥١.

(٧) ج ٤ ص ٣٢٧ الوجدى وتقرير ص ٢٩ و ص ٤٨.

(٨) حاشية ج ٤ ص ١٠٨.

(٩) كما في العائرة من الحياة وبيولوجيا.

وليس التمام ثم حس يعمه  
وليس يرى فيه أمانة<sup>(١)</sup> نفسه  
ففى شغل كل وكل مسخر  
ولا نفع فيما يدأبون لفعله  
ولا بأس بالإخراج من مادة<sup>(٢)</sup> تلت  
فلإيداع بلوط وفى كل حبة  
ومن عديم الترتيب ثم تنازع<sup>(٣)</sup>  
ومن مادة شواء إخراج عالم  
ولم يستحل<sup>(٤)</sup> شيء لضد بنفسه  
وفيه أنفعال ظن فعلا نظورا<sup>(٥)</sup>  
وليس لشيء مفرد فيه نفسه  
وما يتراءى فيه فهو مركب  
وليس وجه الأمر أن غاب فاعل  
وصودف معلول وعلة ظاهر

لجموع كون لا وحسبة كلف<sup>(٦)</sup>  
ولا مستفل<sup>(٧)</sup> باختصار لما جرى  
وفى فعل طبع ذاك أوضح ما ترى  
لأنفسها بل ذاك من فوق قد قضى<sup>(٨)</sup>  
لها الغاية التصوى وإن ساقط مدى  
ترى عجبا ذا من الكتم لو بد<sup>(٩)</sup>  
نظام وسلم فى جمال قد انتهى  
جميل بديع أم كما صودف أنرى<sup>(١٠)</sup>  
فظرفا ترى والفعل من خارج أتى  
وفعل أخيرا مودع لا عين البنى  
له عنه فعل وأنفعمال كما يرى  
وفيه هبولة عند من رعى  
وصودف فعل ليس يخل فى الرؤى  
وعلة كل فوق كل قد استوى<sup>(١١)</sup>

(١) كما فى دائرة الوجدى. (ج ١ ص ٥٠١)

(٢) عمود مختارى.

(٣) تقرير دل بدير ص ٧.

(٤) ذكره ابن رشد فى الثالثة.

(٥) لا يوجد فى الأركان عشرة لليهود فى العروى العربى القاء ساكنين. تمتت الضرورة إلى تخفيف ما فى اللفظة

(٦) من الديباجة العامة لبائبل ص ٦٦.

(٧) وفى نسخة: تخاصم.

(٨) الديباجة ص ٢٩٣.

(٩) ج ٤ ص ٩ وج ١ ص ٢١٠ وج ٢ ص ١٥٩ وج ٢ ص ١٧١، الوجود إذا كان مشتملا على معاني، فالقلب فيها أظوره وشؤونها، لا أفضلاؤه، وإنما الضد ما كان من خارج، وفى "العقائد الجمالية" ص ٩٣، قال الفارابى فى "تعليقاته": الشيء لا يعدم بذاته.

(١٠) ج ٢ ص ١٤٤ والمستعدة وج ٤ ص ٩٦.

(١١) ج ١ ص ١١٣.

على عرشه الملك العظيم بحبيطة  
 فإيجاده فعل وجوب<sup>(١)</sup> استين  
 وفاعله ما كان عنه وجوده  
 وأشياء فيها شبه دور معينة  
 نعم إذ تحرى الفضل مختار فعله  
 وسلسلة<sup>(٢)</sup> في نفسها<sup>(٣)</sup> قد تعينت<sup>(٤)</sup>  
 معينة<sup>(٥)</sup> في نفسها لا وجودها  
 كتأليف صوت نسبة هندسية  
 وكل أنقزاعي<sup>(٦)</sup> كذلك كما ترى  
 يرى أنها ليست تبدل غيرها<sup>(٧)</sup>

يُصرِّفه من لا تصرِّف<sup>(٨)</sup> لا ولا  
 وتعليقه بالشرط إمكانه أنى<sup>(٩)</sup>  
 دخيلا بذات<sup>(١٠)</sup> الشيء لا عنده عرا  
 وما ألفك إلا أن يضاف لمن برا<sup>(١١)</sup>  
 فذلك والمطبوع قيل<sup>(١٢)</sup> هما سوى  
 بوجه حرى من وجوه لها سدى  
 فنالت عن الخلاق<sup>(١٣)</sup> ذاك إذا قضى  
 ويحتاج في إيقاع ذاك لما عدا  
 بزوجية فردية عدد وفي  
 وكالعدد اعتد الزمان من ارتأى<sup>(١٤)</sup>

(١) لازم. (ت)

(٢) أسفار ج ٢ ص ٨٩ وج ٢ ص ٢٧ وج ٢ ص ١٥٣ وج ١ ص ٣٠٠ وج ١ ص ١٤٤ وج ١ ص ١٥٤ وج ١ ص ٢٦٨ حاشية.

(٣) راجع الأسفار ج ٤ ص ١١٥ وج ٤ ص ١٢٨ وج ١ ص ٩٧ وج ١ ص ٢٩ وج ٣١٨ وج ١ ص ١٢٢ وج ١ ص ٥٦.

(٤) منبذ لذات.

(٥) ولعلم تنبيهه في الهيولى والصورة، فجعلوهما معلولى علة ثالثة (حاشية ج ٢ ص ١٦٢، ووجهه في ج ٤ ص ١٤ وج ٢ ص ٢٥، والفاعل لما تصوم بالفعل مع أنه كان ينبغي الانفصال، فذاك دور وج ٤ ص ٢٩٨، أسفار ج ٤ ص ٢٦ وج ٤ ص ٢٧، وما ذكره في ج ٢ ص ٢١، وشرح السلم ص ١٠٨، وأسفار ج ١ ص ١١٣، وكما في عود التكرار كما في الزواج، وكما في الهيولى والصورة، وراجع لزوم الدور من ج ٤ ص ٥٨، وجوابه بعد.

(٦) ج ١ ص ٢٥٤.

(٧) منبذ.

(٨) مقاديرها إذا كان المناسب عقليا.

(٩) صفة.

(١٠) غير، قالوا: إن الشيء يكون معلولا في شيعته، ويكون معلولا في وجوده، فاللادة والصورة علان لشيعته المعلول، والفاعل والغاية علان لوجوده. (ج ١ ص ١٧٣)

(١١) ج ١ ص ١٧٣، فصل ثانى.

(١٢) ج ١ ص ١٨٣ وج ١ ص ١٠٢ حاشية ج ١ ص ٢٢٩.

(١٣) دائرة البستاني من حق، وهو ليراد بها في "الأسفار" ج ١ ص ٩٢.

(١٤) أخذ من تغير العالم، كما أخذ الخارج من أشياء هناك، لأنه طرف مستقل ج ٤ ص ٣٤ حاشية.

كذا لاقتضاءات العقول تصور  
وأجزائها<sup>(١)</sup> فيها تخالف بعضها  
وكل تقاضى<sup>(٢)</sup> بخش كل لحقه  
فلا بد من حفظ المقادير قدرها  
يكون بقيومية ذى سوية  
وأكمل من كل جواد مكمل  
وكل كمال فيه<sup>(٣)</sup> حتى يفيضه  
وما هو نقص لا يقوم بنفسه  
وجود لأشياء يكون لذاتها<sup>(٤)</sup>  
ولا ينتهى الإمكان إلا بضده<sup>(٥)</sup>  
هو العروة الوثقى وليس انفصامها<sup>(٦)</sup>  
فإن قلت ما الأسباب ثم عديدة  
أقول كذا الأطوار فيها تخالف

ولو أن لايجاد لها الجعل ما جرى<sup>(٧)</sup>  
بعض إذن ليس الوفاء بها يرى  
وتوفره حتى يشق له الفنى  
وأوزانها من فعل ذى نسبة سوى  
وأولى بكل لا كجزء لما عدا  
أفاد نظاماً لأعم الكل ما كبا  
لأنفسهاى وهو للكل قد كفى  
بدون استناد للتمام<sup>(٨)</sup> كما ذرا<sup>(٩)</sup>  
تفاوته لا يستقيم على الفنى  
وذاك الوجوب الحق جل كما علا<sup>(١٠)</sup>  
ومرجع كل من ضمير ومن وذا<sup>(١١)</sup>  
هيولى هنا ثم التطور قد مرى<sup>(١٢)</sup>  
وليست تفى للوزن تلك كما مضى

(١) ويراجع المعارف للوجدى ج ١ ص ٤٩٢ وج ١ ص ٤٩٤.

(٢) أى السلسلة.

(٣) ج ١ ص ١٦٩.

(٤) ج ٢ ص ١٢٤، وج ٢ ص ١٥٧، وج ٣ ص ٢٧، تذكره.

(٥) كما ذكره ابن رشد (ج ٢ ص ٤ من الأسفار ج ٤ ص ١٦٩).

(٦) تخم انداخت در كشت.

(٧) قبله لما ص ٢٦، وأسفار ج ١ ص ١٥٣، وج ١ ص ١٥٧، وج ١ ص ١١٤، وج ٢ ص ١٨٠، وج ٢ ص ١١٦، وما ذكره الشهرستاني عن برنلس فى المتوسطات.

(٨) ولعل المتكلمين إنما عللوا إلى دليل المحدث والمحدث، فإن لقائل: أن يقول لا يلزم من فرض عدم الشيء محال، إنما هو بحسب ما اصطلاحوا عليه من معنى الوجوب مذهباً فقط، كما عن الفارابى ج ٢ ص ٨ قبل الفصل رص ٤٠٤ و ص ٤٨.

(٩) ويحوى عن أرسطو وأبذلس فى معارف الوجدى وج ١ ص ١٠٠ منها.

(١٠) لم رأيت فى الدائرة للوجدى ج ١ ص ١٥٣، وأنظف منه فى "الأسفار" ج ٤ ص ١٢٥٤، وج ٤ ص ١١٢.

(١١) حاشية أسفار ج ٤ ص ١٢٥.

(١٢) المبادئ المادية كلها مشتركة فى معنى، وهو كونها حاملة لأمر غريبة عن ذاتها، وبهذا خرج نسبة اللزومات إلى لوازمها. (ج ٢ ص ٢٠٠ وج ٢ ص ١٤٢)



ومَفْسَطَةٌ إِذْ يَخْصِرُ النَّارُ مَاءً<sup>(١)</sup>  
 ومن فاعلٍ بعضٌ عن البعض خسارٌ  
 وتأثيرٌ ففعل النار في الماء مدركٌ  
 محركٌ شيءٌ أض بالفاعل ثم في  
 ولم يتحرك ذلك عن نفسه ولم  
 ولم يجدنا فيه حديثٌ تسلسلٌ  
 تسلسلٌ<sup>(٢)</sup> عللٌ محالٌ<sup>(٣)</sup> وما كذا<sup>(٤)</sup>  
 كما في تالي<sup>(٥)</sup> صورة بعد صورة  
 ولا تلك عللٌ لأنفسها وإن  
 كصنع نقوش ناسبت فتجاوبت  
 وتعمير قصر معجب الصنع شامخ  
 وفاعلٌ طبعاً حقيقة فاعلٌ

(١) وفي نسخة: ماءنا.

(٢) ج ١ ص ٣١٠ و ٢١٨ مع ما ندره في الحاشية.

(٣) ج ١ ص ١٥٣، وج ٣ ص ١٦٨.

(٤) هذا الحكم صحيح؛ لأن كل معلول وجوده بالعرض، فما لم يأت ما بالذات من وراء السلسلة لم توجد لكن في العنوان شك؛ لأنه وإن كان ما بالذات في الطرف جاز إطلاق التسلسل على التوسطات على هذا أيضاً، ولذا نلهم لم يذكرها في دليله إلا ما يتعلق بما ذكر.

وغاية ما يقال كما في ج ١ ص ١٤٧: إن الانقطاع كون علة ليس بمعلول، انتهى الأمر إليه لا تنامي العدد<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا ففعل ما قاله الشهرستاني، كما في ج ٢ ص ٨ موجه، وسماء دوراء فإن المادة التي ذكرها مشتملة على شب الدوراء، وإن كان تسلسلاً، وفيما كل قد تولد من الآخر، وليس معاً محضاً حال في اليمين، فتأمل.

(١) ولكن يراجع ج ٣ ص ٦ وج ١ ص ٦٠، وإنما أخذت الشعر من كلام ابن رشد، ولعل برهان الوسط، والطرفين لا يحتاج إلى مقدمة وجود ما بالعرض يدور ما بالذات، وإنما يحتاج إلى أنه لا يوجد الشيء ما لم يكن طرف ليس في حكم الوسط، وتنقيحه ما يلغى إلى عدم وجود الشيء الأخير، وقد أجاد فيه من ج ٢ ص ٧٠، وج ١ ص ٥٤، وج ١ ص ١٨، وج ١ ص ٤٢.

(٥) ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٢٠. دليله عن الفارابي قبيل الفصل ج ٢ ص ٨ وقد أثره صاحب القيسات، كما في أم البراهين، وكذا عن الطوسي ما يوجه كلام الشهرستاني، واستعمله في ج ٢ ص ٢٧ مع الحاشية.

(٦) ص ٧٢، قبله نما ص ٢٢٦ تقرير وشرح ملم وحاشية أسفار ج ١ ص ١٥٠ وج ١ ص ٥٩.

(٧) صدر ج ١ ص ١٧٢، و صدر ج ٣ ص ١٢٩.

(٨) راجع أسفار ج ٤ ص ١٧٠، وج ٢ ص ١٤٤، وتفسير اللازم ج ٢ ص ٢٠٠.

(٩) كما في ج ١ ص ٢٠٤ لا ما في ص ١٦٦، وما أورده المحشى في ج ١ ص ٢٣١ قد نقله الماتن عن ابن سينا ج ٢ ص ١٤٨،

لباس<sup>(١)</sup> لما عليّ<sup>(٢)</sup> أو جعلها  
ولا فعل إلا للإلهي أمراً  
إذ الكون في نفس التحقق ملكه  
كما ليس في الشمس ونور تلازم  
نعم يتراءى ثم في المعرض علة  
هنا عالم<sup>(٣)</sup> من فوقه عالم كذا  
فما الفصل إلا أن كلاً ترتبت  
وأحرى له الإبداع من غير مادة  
ومن فعله ما كان إلا لآلة  
وحقق دوائى وصدر أو باقر  
ومن غلط وضع الزمان برأسه  
وما وضعوا شيئاً يشارك شيء  
وفرد في ج ١ ص ٢٣٥ في الفصلين وبعد، فما أورده هو في فعل الجسم في نفسه.  
والظاهر فيه هو النقي، لأن المادة والصورة لما خلقا من البدء كذلك فما فعل أحدهما في الآخر، وج ٢ ص ٩ وحاشية ج ١  
ص ٢١٢ وج ٢ ص ٢٠٠، وأوضحه في ج ١ ص ٣١٧، ولا يضر ما في ج ٤ ص ١١٥ وحاشية ج ٤ ص ٧٤، وج ٤ ص ٩٣.

(١) بيزايه، وفي نسخة: رسوم.  
(٢) حاشية ج ١ ص ٢٦١.  
(٣) ج ١ ص ١٥٦، وج ١ ص ١٩٩، وحاشية ج ٢ ص ٥١.  
(٤) وفي نسخة: أعمل.  
(٥) وج ٢ ص ١٤٤، وفي نسخة: ولكن الوجود متى أتى.  
(٦) ج ١ ص ١٩ وج ٢ ص ٢٠٠.  
(٧) ولا يستقيم التردد في ج ١ ص ٢٥٣، بل هما موطنان وكلامهما وإيمان.  
(٨) بالمستقبل.  
(٩) ج ١ ص ١٤١ وص ١٨١، وج ٤ ص ١٢١، وذلك لئلا خلقه من بدء الأمر على الصورة المقصودة، لا فيما خلقه في  
المادة بعد ما خلقتها.  
(١٠) ج ٣ ص ١٢، ولا يرد توقف بعض فعل نفسه على بعض.  
(١١) ومنشأ الخلاف، كما في ج ١ ص ١٦.  
(١٢) وفي نسخة: برنجي.

وكان<sup>(١)</sup> وحيداً وحده واقعية  
 إذ الفعل<sup>(٢)</sup> والمفعول في الخلق واحد  
 وإيقاءه<sup>(٣)</sup> في الغيب ثم ابتداءه  
 وعند ابتداء الشيء ما تسلسلوا  
 قد سحبت فوضي الإرادة<sup>(٤)</sup> مرة  
 ولم يقطع<sup>(٥)</sup> حتى تعطل بعده  
 وليس معلول<sup>(٦)</sup> فلم تبق حجة<sup>(٧)</sup>

وما الكون<sup>(٨)</sup> إلا فعله حسب ما قضى<sup>(٩)</sup>  
 وما الفرق إلا بعده في لدى تلاء<sup>(١٠)</sup>  
 كأجراء فعل<sup>(١١)</sup> واحد ليس ذا وذا<sup>(١٢)</sup>  
 على ورطة الإيجاب ما نجحوا وما<sup>(١٣)</sup>  
 على الكل ليس الأمر أذ كان من يدا  
 تعلقها<sup>(١٤)</sup> تأييدها عند من وعى  
 على قسدم عند الدهي إذا ذرى<sup>(١٥)</sup>

(١) ج ٢ ص ٦٤

(٢) صبح الله الذي أنص كل شيء (ج ١ ص ١٩١، ج ٣ ص ٤٠)

(٣) وثبينة كون الفعل قائماً بالفاعل يحل بما في الأسفار ج ٣ ص ١٨٧، وكما ذكره في ج ١ ص ٢٤١

(٤) واختلف الحكماء فيه، كما ذكره الشهرستاني، وراجع مكتوب شرح العماء ص ٨، وما ذكره في الأسفار ج ٢ ص ٧٥، ثم ما ذكره في ج ٢ ص ٧٦، وقد يقال: إن مفعوله أثر فعله، وهو بمنزلة الهيئة السريية على الخشب، لكن النجار احتاج إلى الخلل لعدم بقاء فعله بدونه، بخلافه تعالى، وكما أن تلك الهيئة غير قائما بالنجار، ومنعصلة عنه، فهي درجتها وحكمها «عالم بنسبة إليه تعالى» ومن قال: إن المفعول غير المعنى جعلته أثراً حاصلاً ببعض ذلك الفعل لتحصيل الحاصل بنفس ذلك التحصيل ج ١ ص ٥١

ثم كما أن صدور تعليمية في العلم الحصولي كالعلمي الخرفي بالنسبة إلى العلوم، فلا يقال: إنه معلوم بالمرص بهذا الملاحظ، مكداً من الواضح بالنسبة إلى الآخر، سم هي معصودة في بعضها أيم بلحاظه، بخلاف الصرورة، وإثنا مسلسل لحسن عدم لا تقطاع من البين، ثم إذا لم يكن يد من الفرق بين العلم والمعلوم المقصود بالذات مثلاً، فكيف لما بين الفعل وأثره ج ١ ص ٨٠، وج ١ ص ٣٢، وج ٢ ص ٤٢، وأما لزوم المقسدة الأخيرة.

(٥) في المراجعة الثانية

(٦) ويخرج حكمه من ج ١ ص ٦٤، وج ١ ص ٨٦، وج ١ ص ٥٦.

(٧) واستوضحه في «روح المعاني» ج ٣ ص ٤٦، وقصص الخطاب والكتابات من الإرادة

(٨) ج ٢ ص ٨٠

(٩) كما في حاشية ج ٤ ص ٩٤، فإن جزء الحركة لو انعدم لداته ما للتحرك حتى انعدم رأساً

(١٠) توصي أيازي برابر در هر چیز، وج ١ ص ٢٠٨ قبل فصل

(١١) روح المعاني ج ٦ ص ٥٠٢

(١٢) أي محذاتها

(١٣) ذكره الزمخشري عن المتكلمين ج ٣ ص ٦٧، راجع الفصل الثالث من الأسفار ج ١ ص ٢١٤ بغور ما إذا أراد، وقد سلمه في ج ١ ص ٤٢، ولو أراد المتجدد منقاد شخص، وهرعاً عليه منع قديم النوع، إذ استمرار الحركة يقتضي قدما بالشخص، لا يتجه ما ذكره في ج ٣ ص ١٨٥ بقوله نعم لو ثبت اهـ، ثم إن شرح قوله في ج ١ ص ٢٣٩.

(١٤) راجع الفصل الثالث من الأسفار ج ١ ص ٢١٤ بغور ما إذا أراد، وقد سلمه في ج ١ ص ٤٣، ولو أراد المتجدد معاً قدم شخص، ودرعاً عليه مع قدم النوع، إذ استمرار الحركة يقتضي قدما بالشخص، ولا يتجه ما ذكره في ج ٣ ص ١٨٥ بقوله نعم لو ثبت اهـ، ثم إن شرح قوله في ج ١ ص ٢٢٩

وما يعرف المفعول<sup>(١)</sup> إلا وجعه  
 وحيث انقطاع البين لا بد عندهم  
 وإلا فجعل واحد<sup>(٢)</sup> في<sup>(٣)</sup> تلام<sup>(٤)</sup>  
 كذا الفعل<sup>(٥)</sup> والمفعول في الناس واحد<sup>(٦)</sup>  
 لعلته<sup>(٧)</sup> مستأنفا<sup>(٨)</sup> لامبها<sup>(٩)</sup> أتى<sup>(١٠)</sup>  
 من الوصل أعنى كالزمان وما احتوى<sup>(١١)</sup>  
 ومع وصف جمع في المرتب<sup>(١٢)</sup> قد جرى<sup>(١٣)</sup>  
 إرادة ربى والمراد هما<sup>(١٤)</sup> معا<sup>(١٥)</sup>

(١٥) أسفار ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو ج ١ ص ٢٠٧

(١) ولعل هذا أصل فصل الأسفار ج ١ ص ٢٣ مع حاشية قوله بالطبيعة اه ج ١ ص ٢٢١ و ج ١  
 ص ٢٣٥ إن علة الشيء لا بد، وأن تكون غير متعلقة بالذات وبوجود بذلك الشيء اه، وتقادى عليه إلى أن  
 قال إن وكان مر الله مفعولا بالماضي في الأمر لا الخلق  
 ثم إن العلة انما مجموعة الفعل ص ١١٧. ومع رُسرائط، فصار الماخذ أن انشئ إذا تحقق ليس أن  
 لا يتحقق، وهو كما يرى، وأن أريد به الماخذ المستجمع للتأثير في غير ما ذكر انحصار في الخلق، ولم يبق  
 كلية، وقد انتهى الأمر أن وضع له فصل مستقل (ج ١ ص ١٥٧)  
 أو جرى التأويل، وأراد بالجمعية الذاتية، وخص الكلام في ج ١ ص ١٦٢ بإيجابه، وكذا في ج ١ ص ١٦٦،  
 و ١٠٠ في ج ١ ص ٤٩ غير جند، ولا يخلص في المفعول شيء إلا أنه صفة موصوف لاقت محلا آخر، فقامت  
 به، أو أنها أثرت فيه، فالتعدد لتعدد المخل، وعاد كأنه اعتباري، وانتهى إليه كلامه في ج ٤ ص ٥٩، ولعلهم  
 أرادوا في تقديم الجمل الإيداع كالتحدث الذاتي ج ١ ص ٢٦٨، وكعلمه الفعلي ج ١ ص ٢٩٧.

(٢) بحر ص ٩٧، ولعله لا يخالفها في الأسفار ج ١ ص ١٥٣، راجع من ج ١ ص ٢٢١ و ج ١ ص ٢٣٥، و ج ١ ص ٢٢٣،  
 وقوله أن الحركة لا تكون صورة موعة، وهي عرص من الأعراس المتفاوتة، و ج ٣ ص ١٧٠ و ج ٢ ص ١٤٤

(٣) وهذا الذي حملهم على إدخال السكرن بين الحركتين المستقسمتين المتخالفتين لتعدد الجمل، فدار الأمر عليه، وعلى  
 انقطاع السلسلة من البين.

(٤) ج ١ ص ١٨١ من "الأمثارة"، و ج ١ ص ١٨٢، و ج ٢ ص ٥١، و ج ١ ص ٢٣٩، و ج ٤ ص ١٢٨

(٥) ج ١ ص ٤٢، و ج ٢ ص ٩١

(٦) حاشية ج ٢ ص ٤٦، و ص ٤٢، والقبول اه، و ج ٣ ص ٢٧، و ج ٤ ص ٤٧ مع حاشية ج ٣ ص ٥١ و ج ٣ ص ٤٥

(٧) وفي نسخة دا

(٨) وحاشية ج ٣ ص ٤٧ وليس ذلك اه ص ٤٣

(٩) ولكن كلام لإشراقي في ج ٢ ص ٨٨ يدل على أن الاني هو التأليف فقط، و' ن جعلان في آن في الأمور اسرئية، وإن  
 كان كذا في الشكافة، وتعرض له أيضا في ج ٢ ص ١٤٧، و ج ١ ص ٢٣١، والقاصي في رد إجماع الغرض والمعرض، وراجع  
 من مدخلية الوجود في الروم

(١٠) ج ٢ ص ١٠ و ج ٢ ص ٩٣

(١١) إلا أن فعله لما وقع على المخل عد شيئا آخر لتعدد من قام به من وقع عليه، وإلا بهر شيء واحد، كما في ج ١ ص ٩٨ من  
 الخاتمة، إذ يقال: إن الإحراق كاشتعال النار في بعضه، إذا لم تصادف شيئا، فتشبه الأمر إلى المصادفة لا غير من تعدد الفعل  
 أولا وثانيا

(١٢) لأنهما واحد وما ذكره في ج ٣ ص ٧٧ اعتبار لا ينافي في ما ذكرنا

(١٣) ألف القصير

وهل فاعلٌ أو فعلة<sup>(١)</sup> ثم علةٌ  
 وإد كان لم يبت في البين كوثنا  
 وفعلٌ فعولٌ عنه لا فيه فادره  
 وما فاعل<sup>(٢)</sup> في فعله فاقر إلى  
 وحقق أن النفس من فاعلية  
 تقوم فعل ليس إلا بفاعل<sup>(٣)</sup>  
 ومن عدم قد فاضت الصورة التي  
 لفعل يكون جوهرياً فلم يكن<sup>(٤)</sup>  
 وإذا ليس<sup>(٥)</sup> ذا المادى فهما ومكرة<sup>(٦)</sup>  
 فإن لا شعور في الهيولى فذلكم

فحرر مقاماً ثم قرر كما ترى<sup>(٧)</sup>  
 لبس رأى ما دراه ولا رعى  
 وذلك لا يخطو البسيط كما يرى<sup>(٨)</sup>  
 هيولى<sup>(٩)</sup> ودافعل قبول على سوى  
 تقي<sup>(١٠)</sup> الصور الخمسة اللات قد ترى  
 وظرف هيولى نحو ضرب ومن عدا<sup>(١١)</sup>  
 رأوا من محل حمل إمكانها كهي<sup>(١٢)</sup>  
 لأن عرض سوءه هذا كما ترى  
 فلا بد<sup>(١٣)</sup> عقلي تمثل في الملاء  
 وإن كان هل إلا كما عدنا يرى<sup>(١٤)</sup>

(١) ج ١ ص ٤٩

(٢) ج ١ ص ١٦٢ وج ١ ص ١٥٣

(٣) كما قاله ابن سينا إن البسيط فيه، وعنه فيه واحد

(٤) سيده، أن فاعلية عنده، وعدد أكثر المناهض هي الشأن (حاشية أسفار ج ١ ص ٢٣٢ و ص ١٩١-٢١٣ و ص ٢٠٠ ص ١٦٥، وأسفار ج ١ ص ٢٠٢ وج ١ ص ١٨٦، ج ٢ ص ١٤٩، وحاشية ج ١ ص ٣١١

(٥) ج ٢ ص ١٢٢ وج ٢ ص ٣٠، وج ٢ ص ٢٥

(٦) أسفار ج ٢ ص ٩٢ وج ١ ص ٦٥ وج ١ ص ٣٨ وج ٤ ص ١٥٠

(٧) ج ٤ ص ١٦٦

(٨) تعدى إليه

(٩) وكذا في الصورة الفاعلة على النفس، كما ذكره في ج ١ ص ٢٢ وحاشية ج ٤ ص ٥١

(١٠) ج ١ ص ١٥٣

(١١) وبى نسخة وإد لم يك

(١٢) توضيح لمي از ج ٢ ص ١٢٠، وج ٤ ص ٤٤٠، وج ٤ ص ١٧، وج ٤ ص ٣١، وحلق أعمال العباد ص ٨٤، وثالثه ابن رشد، ولذا أثبت التسخير ج ١ ص ٢٥٤، وج ١ ص ٢١٢ وج ٢ ص ٢٠٠

(١٣) ولا أنظف مما في سر الأول من ج ٢ ص ١٦٠ و ص ١٦٠، وكذا ما في ج ١ ص ٦٨ وج ١ ص ٣١٧، وكان أخذه مما ذكره الشهرستاني عن أرسطو، والكسيمانس، والدرة للوجدي ج ٢ ص ٢٢٢، وأبو نزم وأبو نزم، ما يترجم، روح، علم، فلسفة، رار، وناعى، دين، خارق

(١٤) المعارف للوجدي ج ١ ص ٤٩٩، والأسفار ج ٢ ص ٩٥، والشعور فيها أيضاً ليس للمدنا، وج ٤ ص ١٧١، وج ٤ ص ١٧٢، وج ٤ ص ١٦٩

وشوهد منها عالم لا من الرؤى  
ونأتى لما لا يستطيع أولو السهى  
كأشعر<sup>(١)</sup> أو لا أ اتفاقاً كذا جرى  
ويأتى أن الماصي على وفقه مضى  
كمبسوطة فى الحق وهو قد احتفى  
ويتعب نفساً رود دك بما عدا  
مشخصة جزئية مند ما جرى<sup>(٢)</sup>  
ولا تخل حياء قبل أن سطحه استوى  
فلم يكفه حتى الطبيب له أسا  
وأفسسها إلا يد فيه للحجى  
طبيعة كل فاستقام وما انتحى<sup>(٣)</sup>  
لقد فساد بالجور يجرى لما هما  
تجاذب لا أن فيه شيء على سوى<sup>(٤)</sup>

قد استحصروا الأرواح عند أنامة  
وشج<sup>(٥)</sup> طوراً يستفيد ومكتسى<sup>(٦)</sup>  
وفرقت لغايات رفى متقارب  
فمستقبل أمسى على الحال<sup>(٧)</sup> حاكماً  
وروجه احتشاء الحكمة اليوم أسها<sup>(٨)</sup>  
كلنا الغائب المطلوب فى طى حاضر  
وقد قيل إن الكون يهوى لغاية  
ولو كان كل صدفة طاش مرة<sup>(٩)</sup>  
وخذ مثلاً من شخص زيد وطعمه  
ومن أدوات ما استتيب نظامها  
وليش يروى لم<sup>(١٠)</sup> يسوى نظامه  
ولو كان إلا الله قد قام فيهما  
ومسا ثم إلا من طبائع عدة<sup>(١١)</sup>

(١) وفى نسخة تشج أما تملأ أو لتكسى

(٢) ولا أحسن مما ذكره فى الإنسان الكامل من تصل الوهم

(٣) ثم رأيه فى العائرة بلو جدى

(٤) الديباجة العامة ص ٢٩٢

(٥) وهو كما قاله الشهرستانى من رأى سقراط، ومما اختلف فيه فيلسوف من وسقراط أن الحكمة قبل الحق، أم الحق قبل الحكمة وأصبح القول فيه بأن الحق أعظم من الحكمة لأنه قد يكون جلياً، وقد يكون خفياً  
وأما الحكمة فهي أخص من الحق لأنها لا تكون إلا جلية، إذ الحق مبسوط فى العالم مشتمل على الحكمة، المستعصية فى العالم، والحكمة موصحة للحق المبسوط فى العالم، والحق ما به الشيء، والحكمة ما لأجله الشيء، وهو منه بى حكم الشيخ اليونانى

(٦) ص ٣٧٩ ديباجة

(٧) ج ١ ص ٢٢٠

(٨) وفى نسخة أو

(٩) ج ٢ ص ١٦٢

(١٠) ج ٢ ص ١٨٢ ولا يصر ما فى ج ٢ ص ١٨٨ وج ٢ ص ٢١ وج ٣ ص ١٢٧ وص ١٢٩ ما فى ص ١٢٠ أيضاً وج ٤ ص ٢٨ وص ٨٥ وج ٤ ص ٢٠

(١١) ج ٤ ص ١١٤ وج ٤ ص ١٢٥

ولا وجه أيضاً في تنوع وحسنة  
وهذا هو الأصل الأساسي<sup>(١)</sup> أولاً  
ولا بد من جمع إلى واحد يلي  
ولا بد فيهما من دخول إرادة<sup>(٢)</sup>  
ويطلب ترجيح لمصلحة ولا  
وفاعل طبع ليس ينفك قط من  
تقوم شيء أحد متشابهك  
ومنهضم في العبر ما انك نفسك  
وقالوا مسح أو تجديد حالة<sup>(٣)</sup>  
وما هو طبع لا يراعى<sup>(٤)</sup> تناسباً<sup>(٥)</sup>  
وجمع لأضداد وما ذا طاعها<sup>(٦)</sup>

نعم<sup>(٧)</sup> من جهات فاعليته<sup>(٨)</sup> يرى  
لرأى ارتقاء ما ذراه من ارتقى  
ولا تصلح الأكوأ عوض وهم فصا  
وإلا اختلاف في النوع قد كفى<sup>(٩)</sup>  
لأمر ضروري تعين لا سوى<sup>(١٠)</sup>  
ضروب انفعال<sup>(١١)</sup> فاعتمد فاعلا علا<sup>(١٢)</sup>  
بحرء انفعال فيه فعل قد انسى  
أسرا ذنورا<sup>(١٣)</sup> لم يسو وما استوى  
لسبح الهيولى ليس في موطن سما  
فيعدو ويكبو كالحريق إذا دها  
بفعل إلهي كما شاء استوى

(١) ج ٣ ص ١٦٩ وج ٤ ص ٢٨.

(٢) حاشية ج ٤ ص ٨٦، وج ٤ ص ١١٥ اختصاصات عند اللاسعة، وشؤون عند الصوق، وصعاب أفعال عند الفاعلية  
مثلاً، فإن كتاب تلك الجهات قبل الإرادة أو بجهتها، فاختلافها لذاتها، فإن كل أمر في الواجب، فهو لذاته، بخلاف الممكن  
والإرادة، وليس عند الأشعرية شيء يدل الإرادة سوى الصفات.

(٣) الديباجة لعامة ص ٢٩٣

(٤) هي مالماتيا الاختلاف في الخططات، ولا يقابل إن اختلاف الاختصاصات لذاتها بدون إرادة، فإن الإحالة على ما  
بالذات إذا يكون في آخر الأمر يسمى إليه البحث، لا من أول الأمر

(٥) وهي نسخة وليس لذاته انتزاع قد جرى

(٦) ج ٣ ص ٦٢ من نسخ الأكبر وج ١ ص ١٠٤ مع الحاشية

(٧) ج ١ ص ٢٢٠، وج ٢١٧ ص ٢١٨، وج ٢٢٣، وحاشية ج ١ ص ٢٢٤، وج ١ ص ٢٠٢، وج ٤ ص ٢٨ من، وج ٢  
ص ١٤٩، وج ١٥٠، وج ١٧٩، وج ١٧٣، وج ١٧١، وج ٢ ص ١٨١، وج ٤ ص ٧١، وج ١٠٩، وج ٤ ص ١٠٤

(٨) علا بالأمر المستقل

(٩) ج ٤ ص ٢٤، ج ٢ ص ١٦٠

(١٠) ج ٤ ص ٢٨

(١١) أسفا، ج ٤ ص ٢٨.

(١٢) وهي نسخة توارثاً

(١٣) ج ٧ ص ٨ من ابن سينا ص ٢٨، ولا يصر ما في ج ٤ ص ٩، وج ٢ ص ١٥٩

وليس اقتضى العلم القديم وقدرة  
ولا بد من شيء يكافئ إرادة  
ولم يك الاستكمال بل بسطة<sup>(١)</sup> ومن  
وما قبل ترجيح بدون مرجع  
وحيث أمثوت من كل وجه فإنه  
وقد حققوا أن المشيئة وصعها  
على أنه لو قال مـيه مؤق  
وإهدار إيجاب كما هو ديت  
وما قبل من تعطيل فيص فسقط<sup>(٢)</sup>

قدامة ريد فالإرادة هكذا<sup>(٣)</sup>  
فهل هو علم والعناية والرصا<sup>(٤)</sup>  
فروع كمال الذات<sup>(٥)</sup> فاعلمه يا فتى  
فإن كانت الأشياء لا تستوى فلما  
لتحجير احتار المرید كما رأى<sup>(٦)</sup>  
لترجيح أشياء إذا أمرها استوى  
يحكمة إظهار اختيار لما فرى<sup>(٧)</sup>  
ويفعل ما شاء كما شاء أو قصي  
هناك<sup>(٨)</sup> شؤون الغيب<sup>(٩)</sup> لم تبد للورى<sup>(١٠)</sup>

(١) ج ١ ص ١٦٦، وج ٢ ص ٣٨، وإجابة المصطفى، وحاشية الأسرار ج ٨ ص ٢، وج ١ ص ١٦٥، وج ١ ص ٢١٤.

(٢) الدائرة ليستاني من الروتين.

(٣) ج ٢ ص ٢٧.

(٤) كما ذكره في "تحرير الأصول" من أن فعل الحكيم، وقوله لا يحلو عن الحكمة.

(٥) وفي "الأسرار" ج ١ ص ١٤٣ غير موجه وج ٢ ص ٧٩ وج ٣ ص ٨١، ومن ما ذكره في ج ١ ص ٢٦٥ من أنظم  
بالحق لإيجاب وج ١ ص ٥٠.

(٦) الوجدى ج ١ ص ٥٠.

(٧) ولو كان إيجاد وإعدام منظم، كما عند أصحاب الأكوار ولأولاء لم يستعده الأرقام، فدار على الانتظام، وهو من.

(٨) ونظيره في "الأسرار" ج ٢ ص ١٢١، وج ٣ ص ١٥، وتفسير في إثبات الصورة انفارقه ج ٢ ص ١٤٣، ومشكاة الأبولو،  
وقتوحات وأسفار ج ١ ص ٩٤.

(٩) وفي نسخة انه هو.

(١٠) وفي نسخة أخرى له الخلق ولأمر الخفي عن الورى.

(١) وأصله عند الإمام الرباني من عالم الخلق والأمر، وأصله عن السلف، في "روح المعاني" ج ٢ ص ٥٠. وخلق أفعال العباد  
ص ٧٣، ويتبين أن تكون تلك الشؤون كل منها دينياً، ويكون غير مناهية بينها بترتيب ذاتي، وتكادها إن حدثت، فهي موطن  
جاء لتعبر في سلسلة ربط التعبر بالثابت، وهذا موطن الاتصال عن العقيم بالذات، والله أعلم.

ويكون الحدث كحدث عالم الخلق عن نداب استبعاداً وحلاً، وإن سمح فحدث تسليم التحول في الشؤون هناك بدون  
تغير شيء أصلاً، والفرام اجتماع هذين الصديق فيه، فذلك، ثم إن التفرّد يتحقق في الآزل، وإبقاء ما سواه في كنم  
العدم هناك أيضاً شأن من الشؤون، ثم إن حضرة الشؤون، وإن كانت مبدأ الزمان، فهي فوق الزمان

وعندهم مسألة على الزمان، ونشره، وما ذكره في "الفتوحات" ج ٢ ص ٢٦٦ من حكم الأيام، وقد أحسن في حاشية  
"الأسرار" ج ٤ ص ١٠، وج ٤ ص ٩١، وج ٣ ص ١٧٩، وج ١٠ ص ١٠٥، والمتر ج ٤ ص ١٥١، وج ٤ ص ١٥٧، ولعلها  
التوارى بالقضائية والقدرية في الأمر والخلق، وراجع ج ٤ ص ٢٣.



كسبجات وجه ثم أنوار غيبه  
وما ذا بأجرام لأعراض استوت  
وقد قسموا الفعل لفعل مجرد  
ومادة ذا الطبيعي ذو ما تقوم<sup>(١)</sup>  
وفاعل طبع لبس إلا مزاو<sup>(٢)</sup>  
ويفعل شيئا بعد شيء ولم يقم  
ويفعل فيهما طرقاً الوضع بينه  
نعم حيث إنداع تعليل فيضه  
ولا زاد شيء أو تكون كسائن  
ولو لم ير الرائي لشمس طلوعها  
ولم ير الإحالة مستمرة  
ومن لم ير الدنيا ستقنى فقد بقي

ومن ظلل<sup>(٣)</sup> ثم انعماء ونحو دا  
ظروف معان ليس في نفسها جدا<sup>(٤)</sup>  
وأيضاً مثالي<sup>(٥)</sup> وطبعي استوى  
بفاعلهما والفعل<sup>(٦)</sup> عاد أفعال<sup>(٧)</sup> ذا  
تحرك<sup>(٨)</sup> لما حرك الشيء<sup>(٩)</sup> وانسرى<sup>(١٠)</sup>  
بأن يفعل الشيء معاً كله كذا<sup>(١١)</sup>  
وبين محل الفعل لا ثم غير ذا  
ولا جاوز الحد المؤمن<sup>(١٢)</sup> لا ولا  
ولا حدث اسم قد محم وانقضى<sup>(١٣)</sup>  
وطورا أقولا والضيياء وما الدجي  
لكان الضيياء عنده طبع ما رأى  
بعرض لها ما ذاق من طولها جدا<sup>(١٤)</sup>

(١) وفي نسخة: وعالم أمره و.

(٢) مع ما في ج ٤ ومن ٨٩.

(٣) ج ٢ ص ١٠٤، وج ٢ ص ١٤٩، وج ٤ ص ١٦٠.

(٤) ج ٣ ص ٩٥، وج ٢ ص ١٧١، وج ٤ ص ١٦١، وج ٤ ص ١٨٥، وج ٢ ص ٢٠٥.

(٥) وما أطلق ما ذكره في ج ٢ ص ١٦٨ لو كانت الالاف ا.

(٦) ج ٢ ص ٩١.

(٧) وفي نسخة: مخالطاً.

(٨) ج ٣ ص ٩٥، وفي نسخة: تليل وتعلل.

(٩) ج ٤ ص ٦٤، وج ٢ ص ٦٢.

(١٠) في محل فله.

(١١) ج ٢ ص ١٧١، وج ٤ ص ١٤١، وج ٤ ص ١٥١، وج ٢ ص ١٧٦، وج ٢ ص ١٧١، وج ٢ ص ١٢٢، وج ٤ ص ١٢٢، وج ٤ ص ١٢٢، وج ٤ ص ٢٨.

(١٢) ج ٣ ص ٩١، وج ٢ ص ٩٥.

(١٣) وفي نسخة: كما قبل الآن كما كان في مدى.

(١٤) حاشية من ج ١ ص ٢٩، وج ٤ ص ١٧.

وإد كان قَيَّوماً وليس بعَلَّةٍ  
 وكان هو الرُّبَط القوم محققاً  
 من الحَصْرَة العَلْب لِإِطْلَاقٍ (١) داتِه  
 وترتيبُ أسماءٍ على حد داتها (٢)  
 ورتب أولى ثم أولى متارلاً  
 وكان ما علَّةً وعلَّةً  
 ومعلولُ هذا الكون مع علَّة أنت  
 مراحِلُ معلولٍ لم بدء علِه  
 كسم لم يضع في الطول إلا شاهياً (٣)  
 وما الكون إلا أصله مثل دوحه  
 وكل لسان مصمر في قشوره  
 تمتص الدنيا ويحرح عالم  
 وإد من وجوب طعرة ليس وصلة (٤)

وللدات منها قد تجلى (٥) كما رأى (٦)  
 فست أبالي بين سلسلة هنا  
 إلى موطن انتقيد إن فارغاً أنى (٧)  
 تجلت (٨) بعرض الكون في نسب على  
 وأدى وأعلى ههنا حسيما ترى  
 قواماً تلو قبولة هاهنا (٩)  
 وجوداهما التدرج قد لقباً مدى  
 وطوى ويبدو عند (١٠) ما قدره جرى  
 كذلك في عرض وما الفرق يهتدى (١١)  
 بطن وأما العرض فرع قلب ابى  
 ولا بد يوماً أن يُقشَّرَ فاجلى (١٢)  
 يدمع من البين استسر على مدى  
 إلى ممكن سادر المطاهر هكذا (١٣)

(١) أسفار ج ٤ ص ٣٦، رج ١ ص ١٦٤، وفي نسخة أخرى: لا بدلى كما دنا

(٢) حاشية أسفار ج ١ ص ١٦٥

(٣) ج ٢ ص ٢

(٤) وفي نسخة: يعى، وما فى "الأسفار" ج ٣ ص ١٧٠ غير موجه، وكذا ما فى حاشية ج ٤ ص ٣٧، رج ٢ ص ٢١٠

(٥) وفي نسخة: طولىها

(٦) أسفار ج ٢ ص ٣١، رج ١ ص ١٨١

(٧) ج ٢ ص ١٢٣، حاشية

(٨) ج ١ ص ١٤٨

(٩) وما فى "الأسفار" ج ٢ ص ١٦٥ غير موجه

(١٠) وفي نسخة: يلقى

(١١) ج ٢ ص ١٦٥

(١٢) ج ١ ص ٢٨

(١٣) وعالم قشوده، وإن كان مثلاً وعظيم الغيب، ولكن مجسوع العالم مظهر الأسماء، وظهوره ظهور ثانٍ لله، وتجليه عليه تجلٍ ثانٍ على نفسه، وراجع بذكره فيها بقصره من "الأسفار" ج ١ ص ١٦٢

وبين ويون في المكانة والعلية هو الصمد<sup>(١)</sup> الوتر الذي لم يلاقه لمرثمة قالوا وجود مفارق وكان عماء قبل خلق ولم يكن مراتب فصل بينها ما تسلسلت تيسد رماتا أو إليه تحولت<sup>(٢)</sup> ومبعه<sup>(٣)</sup> في الأصل عندى ترت<sup>(٤)</sup> وفعل من الشيء ينحو وجوده<sup>(٥)</sup> كذلك في الإدراك<sup>(٦)</sup> قالوا وحققوا خصائص<sup>(٧)</sup> أشياء<sup>(٨)</sup> لها لا لوجود<sup>(٩)</sup> ولم ينصرف<sup>(١٠)</sup> حتى يميز ماله كخط يظل بين نور ظلمه

(١) ج ٣ ص ٢٩

(٢) تقرير ص ٢١

(٣) حاشية ج ١ ص ٢٣١، ومن ج ٤ ص ١٢٥ من مشايبه العرب الروحاني، والوضع الجسماني، وح ٤ ص ١٢٥، ولأمر الذي أوجب على الزمان والمكان هناك، وإثباتهما هما هو الذي أرجب هنا ج ٣ ص ١٦٥ ر ج ١ ص ٢٨٢

(٤) وفي نسخة أخرى مبداء

(٥) ج ١ ص ٢٦٥، وج ٣ ص ١٦٦، ر ج ٤ ص ١٢٨

(٦) لأن الأشياء كانت في الالهي معاً، فمن أين جاءت بديلة الزمانية في الخارج، ثم هي اندمجة لو لم يكن فيها ترتيب ذهني، وهي الدالة لأصلية في التعمد بالطبع وغيره كتقدم ريد على عمره، وليس أباه

(٧) ج ٢ ص ١٤٤، وج ٢ ص ١٤٥، وج ١ ص ٢٢٠

(٨) ج ٤ ص ٤٠ مع حاشية

(٩) أسفار ج ٢ ص ١٧٦، وج ١ ص ١٠٤ عن عارف وج ٤ ص ٥٥، وحاشية ج ١ ص ٢٦١، وج ٤ ص ١٤ قيل انفصل، أو الإحالة على استيقاظ الأقسام المحتملة منه، ثم على كل تقدير يرسل كل شيء منه، ويسرى في الأشياء، ويدور في المراتب والاندراج، وبأخذ في كل موطن حكمه، مسبحان الذي يبرهانه أن ليس شأن ليس فيه شأنه

(١٠) تقرير ص ١٤٤، وص ١٧٠ ١٩٩ ص ٢٠٠ وص ١٩٩-١٧٣ وص ١٨٤

(١١) ج ١ ص ١٩٨ وص ١٩٩، وحاشية ج ١ ص ٢١٢، وج ٢ ص ١٣٤، وج ٣ ص ٧٤، وإتحاف ج ٢ ص ٤١٧

(١٢) ج ١ ص ١٨٥ وحاشية

(١٣) ج ١ ص ١١٢ حاشية

وقد عاد تمكيك اتصال ووحدة<sup>(١)</sup>  
 نصرفاً جُملياً بطامٍ ممرتةً  
 ومنه لاستيعاء<sup>(٢)</sup> أقسام ممكن  
 ليخلق<sup>(٣)</sup> ما لا عبده من خليفة  
 وليس مضراً إن توقف فعله  
 كتقسيم شيء أولاً ثم ثانياً  
 ترتب من فوق إلى تحت ما جرى<sup>(٤)</sup>  
 وفصل طبيعي هو الآن<sup>(٥)</sup> فعله  
 وقد قيل<sup>(٦)</sup> إن الكل نحو مجرد<sup>(٧)</sup>

لموصوف هذين بطلانه سدى  
 تنزل منه كل أمر وقد سرى  
 وليس<sup>(٨)</sup> عن الأشياء إيجادها هنا<sup>(٩)</sup>  
 ويعطيهم من عنده ما هو المدى<sup>(١٠)</sup>  
 على فعه من عنده وهو متبهي<sup>(١١)</sup>  
 فصار كثيراً وهو مع ذلك جملة  
 لفي المبدأ القصصي<sup>(١٢)</sup> ومنه له اتبهي  
 بفعل<sup>(١٣)</sup> إلهي مجرد احتوى<sup>(١٤)</sup>  
 بسببته والطبع في حدنا أتى

(١) ج ١ ص ١٩٠، وج ١ ص ٤٤، وج ١ ص ٨٠، وج ٤ ص ٧١

(٢) وفي نسخة أخرى: هو

(٣) حاشية ج ٣ ص ١٦٨

(٤) وفي نسخة إشاعها كذا

(٥) ج ١ ص ٣٠٠

(٦) ج ١ ص ٥٣، وج ٢ ص ٥٢، وج ١ ص ٥٢

(٧) ج ١ ص ٥٢، وج ٢ ص ١٤٠

(٨) وفي نسخة أخرى: هكذا

(٩) ج ٤ ص ٥٥، وج ٤ ص ١٢٥، وج ٤ ص ١١٤، وج ٤ ص ٨٨

(١٠) ج ٣ ص ١

(١١) وفي لواء إلهي ص ١١٠ العلم المعنى الواجب أما بتعس حضور الممكنات عبده تعالى بوجودها الدهري، وفي منبته  
 الوجود الدهري عبارة عن نفس موجودة الشيء مع قطع نظر عن تحققه في وقت، والممكنات كلها بهذا الوجود قديم،  
 ومنه تعالى ورده السد الباهر، وأثبت حدوده له  
 والكلام في الحدوث الدهري بهذا المعنى، لا في تحقيقه في وقوع الوجود بدل العدم، وليس باسم آخر، كلها يظهر من  
 "شمس البارغة".

(١٢) كالوجود الإلهي والوجود الطبيعي ذكره بحر العلوم، فقد عموماً نظيره في مواضع كتابنا عن الإلهي والطبي عندهم،  
 وكذلك بالنسبة في المادة والزمان والمكان، كما في ج ٣ ص ٧٨، وحاشيته، وج ١ ص ٨٦، وج ١ ص ١٣٥، وج ٣ ص ١١٢،  
 وحاشية ج ٣ ص ١٢٠، وج ١ ص ١٢٨، وحاشية ج ١ ص ٣٠٢، وج ١ ص ٢٩، وج ٤ ص ١٤١، وج ١ ص ٥٤، وحاشية ج ٣ ص ٥١  
 وج ٤٧، وحاشية ج ٣ ص ٤٠ في العلم الحصري بالماديات

(١٣) والكل مجرد بالنسبة إليه، وإن كان مادياً في نفسه، وكذا عموماً بالنسبة إليه دائماً، وإن كان مادياً في بعض الأزمنة  
 في حد نفسه، وهو مسألة المعية الدهرية، وكذا الكلام في المكان والمكان، فأنه جداء، وعينه في اللاهجي في كونه مراد  
 مسألة العلم الحصري له تعالى نظراً في ج ١ ص ٣٠٢.

وليس من الكسب الصريف تحرك  
على كله امتدّ وذلك صرية  
كمستعملك أشياء علّق بعضها  
أما في علوم الروح<sup>(١)</sup> ليس بحائل  
كذا الأمر في الأرواح في نفسها<sup>(٢)</sup> وما  
وقيل لجسم<sup>(٣)</sup> أو هواء وسورنا<sup>(٤)</sup>  
وأبعد بعض منه أقرب غيره  
وكل لطيف فالزمان به كذا  
تحيل أمر في سنين متالك  
إلى أن يصير الكل في الدهر حاضر<sup>(٥)</sup>  
وماض وأت فيه شيء كمرکز  
وليس صباح أو مساء بحبيه  
ومهما رمالا الوهم في الدهر عدوة

بل انسحب الخلق على الكل وامتنطى  
كذا علمه ثم الإرادة قد سرى  
بعض<sup>(١)</sup> ومُسْك الكل كان من قصا  
زمان مكان مسددا منه أو نأى  
ترى حضرة جلب عن الوصف ما ترى  
وروح مكان لا يقاس بما سوى  
وأمكنة فيها التفاوت قد سرى  
وأقصره في العيب أطول مدى  
سنون وميض ههنا موطنان دا  
قدهر وذيهور وذيهار اعشلى  
ودائرة<sup>(٢)</sup> فاريا بتفسك عن هوى  
هو الدهر فوق الدهر مسد ما حلا  
فعبرة<sup>(٣)</sup> ذاك الخوض سبحانه<sup>(٤)</sup> أتى

(١٤) حاشية ج ١ ص ١٢٢ وفصل ج ١ ص ٢٠٤، وقيل فصلها، وج ٢ ص ١٠.

(١) لا عني نحو ما يجذب أحد شيئا، ويجذب ذلك الخادب آخر، فيجتمع جديان مؤثران، بل كذا أمسك أحد ساقطاً قد  
أخذ يساقط فهاذا لا كان الساقط كالعدم في اسمك نفسه، انتهى الأمر إلى إمساك الممسك جريداً، وإنما كان من الساقط  
الساقط لقط، لا لإمساك عن السقوط، وهكذا الخلق والكسب، فإن الكسب ليس إلا قبضاً لا إمساكاً  
والمكن لا لم يدخل جهة منه من الاستاد إلى الراجب في كل آن، وليس من شأنه الإيجاد، ولو لأفعاله، فإنه في عين الفعل،  
رحبه مغروم بعينه، والشئ لا يفعل ما لم يتحقق كل موقوف عليه له

(٢) راجع الكليات ص ٣١١، وحاشية الأسفار ج ٤ ص ٩٤

(٣) إسناد كامل من الوهم

(٤) وقد أخذ برمته من فصل الخطاب، فاعلمه، ومنه في بقية عنايتي

(٥) ولا سيما على تقدير جسميه، كما جوره في ج ٢ ص ٢٩

(٦) ج ٣ ص ١٧١ راجع الأسفار ج ٤ ص ١٢٨، وج ٢ ص ٤٥، واستدل عليه من حيث السمع في ج ١ ص ٣٠٣، وج ٢  
ص ١٤١، وج ١ ص ٢٩، وج ١ ص ١٢٣، وج ١ ص ١٨٧، وما ذكره في علم الباري تعالى من مذهب الإشراف ج ٣  
ص ٢٨

(٧) وقد أجاد في دائرة المعارف للبستاني من المرمد

(٨) تفسير الأعمش من الابتداء

(٩) تقرير دل به بر ص ٢٢٠

ومن قائل<sup>(١)</sup> إن الإرادة دسعة<sup>(٢)</sup> وعند حصول الأمر تمضي لتنتهي<sup>(٣)</sup>  
حقيقته<sup>(٤)</sup> لا كعلم غيره من انسح<sup>(٥)</sup> وهو الفرق وفر مقتضى

(١) تقرير ص ٢٠٦، وما ذكره في ج ٣ ص ٦٧ عن الرازي أن المتكلمين سلموا شيئا للعلماء، وهم سلموا شيئا لهم؛ وحصل الاتفاق على أن الإرادة تستلزم الخلو كلام متجه، ولا يرد عليه ما أورده انطوني من أنهم إنما يتوهم الاختيار على الحدوث، لا عكس، فإنه عندهم متعاكس يجرى من كلا الطرفين، ولا شك أن الإرادة من صيغته تعالى والبراد من الممكنات، وإذا كانت حقيقته الإرادة بعده، إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، كما في ج ٢ ص ٧٢ عن أساده، فلا شك أن بها تأثير مستألف، كما في ج ٣ ص ٤٧ البقية ببقائه، وحاشية من ج ٣ ص ٥٠.

وما ذكره الشهرستاني في صباه الإقدام من العلم الداني، فالفصل فيه أن الإرادة إن كان استلزامها للبراد بالعلم ج ٣ ص ٦٦، وج ١ ص ١٧٩، والاقتضاء كما في ج ٣ ص ٥١ من الحاشية؛ لأنها لا تستلزم حدوثه كالعلة، وإن كان يؤول إلى المستأنف على ما هو الحق، هو حسب قدرته، والله أعلم.

والإرادة إنما هي فيما ليست علة لحدوثه مستترة في الذات، وما ذكره الشهرستاني في حكمه فيمقراطين ليس بمطلوب؛ إذ الإنسان كما يجرى باختصاره عن الإحساس كذلك قد يجرى عن التوجه للإدراك أيضا، وقد يصطر إليهما تاسوتا، ولا يحوز ما في "الأسفار" من ج ٤ ص ١٩٢.

والعلم صفة ثابتة لا تفع مستترة مستترة، فلا بد من توسط الإرادة، وما قلناه في "الأسفار" من لا يمكنها بالغير، أو استلزام للمادة، فسقط بما ذكره في نظم المصنوع لله تعالى وما ذكره في ص ٤٢-٤٥ و ص ٤٤، ورجع قوله، وهذا غير تعللها من ج ٣ ص ٥٨، وحاشية من ص ٦٦، وحاشية ج ٣ ص ٥١؛ لأن الله، والبراد في قولهم، ثبوت الشيء للشيء، أو مستلزم لثبوته وتفسيره من سطره في الثبوت عندهم.

(٢) يريد جزئيا، وإلا فالإرادة كما في فصل الخطاب أمر واحد انسحبت على العالم كله لا تزيد ولا تنقص كالعلم لم يحدد بقدر المعلومات.

أى تعديها وتأثيرها، وما ذكره في "الأسفار" ج ١ ص ٢٠٩ و ص ١٥٥، وذلك بقاءها لا أول تعديها، فإن قيل لما الرابطة بعده غير ذات للممكنات، فيرجع إلى الإيجاب منه، أو الربوبية، فيرجع إلى الأسماء، لأخرى، وهو عند التصوفية، وتكون نسبة تعاليم أنه نحو من نسبة نصوص إلى النفس، لا نسبة الفعل.

قبل أن الإرادة وجودا جميعا يندماج الكثرة في الوحدة، فتصير بوحدة كثرها، وهو واحد غير متعدد، والله أعلم بالصواب.

وبما جعله لست الإرادة كالحركة القطعية، وارتبطت بالعلم بالذات الإلهية بواسطة، لا يكون وسطة كما يتحيل، ولا أن الإرادة انتصب، وإن لم يحدث لم يمتنع في البقاء، فيها<sup>(١)</sup>، كما راعه المعتزلة، وراجع الأسفار ج ١ ص ٦٦، وحاشية ج ١ ص ٢١٨ و ص ٢٤٣.

وذكر يجرى عنهم كون العلم النظري حادثا فقط، لكن الحركة المفكرية ليست في الواجب، ففرق بين الإرادة البشري، وإرادة الواجب تعالى، وهو حاصل ج ٣ ص ٧٧ إلى ص ٧٨ مستتلا، وأعله وج ٢ ص ١٣٣.

هذا، كما يصدق على الصلح الأركلي عن رأي الدراني، وبعض من كره الصلح أيضا أركليا، وإنما الحادث أيضا على رأي الآخرين، فكن منه مقدم على المراد، وإنما يكتسب الأمر فيه لأن جزء منه مقدم على جزء من المراد، ثم وثم فيسلسل، ويصار مصارفا متاهرا، نعم كل شيء أريد في أن، وقوعه في ذلك الآن، ولا بد هذا صادق، ولكن الإرادة مع هذا متقدمة، وكنت هذه في إيقاعه، لا هذا في أخرى مقارنة معه.

(١) روح ج ١ ص ٦٣٣.

(٢) أسفار ج ١ ص ١٤٢ وفي نسخة أخرى وبعد حصول ليس إلا كان كذا.

(٤) وليس على شاكه العلة، ولا العلة، بل حقيقة على حده أشبه بالفعل، وإن لم تكن إياها، فإن العلة لا يختص، والمعد لا تأثير له، ويصير ألا يعلم أن الحجة، والعلم، والقدر فرق الإرادة، بخلاف السمع، والبصر، والكلام، فهذه هي علاقاتها تجدد، وقد يقال إن الإرادة يروخ بين الصفة والفعل، ومنها تجدد.

(٥) وإن قيل إن الإرادة والمادة، وإن كان بينهما علاقة المؤثر والأثر، لكنهما هناك في أن، قبل هذا خلاف طبيعته التأثير من الأولية واستترة، وإن قال أحدهما بغيره، فليس مظه من العلة والمعلوم، ولا يجب أن الإرادة جماعه للبراد.

وإنما موسى<sup>(١)</sup> شيء ماضٍ جاء إذ بنا  
ودفع من المدفوع قال أولو الحسبي<sup>(٢)</sup>  
على الفعل تسيباً وتعصياً اقتضى<sup>(٣)</sup>  
تسلسل فعلاً واحداً صاح من هنا<sup>(٤)</sup>  
كأجزاء ممتدة ربما قد انبرى  
بحر انفصال ما أريد قد اعترى  
يُحسّر إذا ليس كعلم وما عدا  
مقولة<sup>(٥)</sup> فعل داله رأيت فما نرى<sup>(٦)</sup>  
جرى منه في الأشياء لا غير وأنسرى

وإلا فيأبى حكمٌ تحصيل حاصل  
كما في انعكاس النور أو في حرارة  
نعم به وجود كان<sup>(٧)</sup> جمعي احتوت  
أقيل بفعل باطر ثم طاهر<sup>(٨)</sup>  
وفي الموططين التام شيئاً مرتباً  
إرادة فعل<sup>(٩)</sup> ثم فعل<sup>(١٠)</sup> وبعده<sup>(١١)</sup>  
أهل منقضى ما للقدم شريطة  
ومسح النقصي والإرادة إذ أصبحت  
وهذا ملاك للمكان ومسح

(١) راجع الأصفار ج ١ ص ٢٥٦.  
إذا عبرت الإرادة بمغيرة للمراد، وجدت لرحه كالقوثر والأثر، وإن عبرت عنه فلا، لأنها ح قد سحبت عليه، وأنت نعم  
أنها تتعلق ماضية الوجود، بخلاف المراد، لك، كذب صفته، عالي بخلافه، وإن قيل إنها مع الفعل ظاهر وباطن، الحكاية  
والحكي عنه، وليس فعلاً متسلسلاً، فعل إن الإرادة، ثم الفعل، ثم أثره، وهذا ينسحب انقضاء، وقد كتبت في أوراق على  
حدة، أن الإرادة في الطول والفعل في العرض، وهو مسألة النكرين بعد القدرة والإرادة، راجع ما ذكره في ج ٢ ص ٦٩ مع  
ج ٢ ص ٧٧، وما في ج ٢ ص ٧ من قوله لأن العلوية والعلوية أه صواب  
ما كتب عنه الخشبي من ص ١٠، فمبني على أن العلة هي الشأن، ولم يكن هذا دوراً عسلة، ربما ذلك دور النصوص،  
ودورها ما في ج ١ ص ١٥٦.  
ربعه عن ابن سينا، وقد صرح بالتقدم والتأخر في الوجود، وكذا أحسن الخشبي في ج ١ ص ١٥٢، وصرح به في حاشية  
ج ٤ ص ١٢٨ عن المتأخرين، ثم إن السمع يجعل المفعول بالفعل، والفضاء، والقدرة، والأمر، ويجعل الإرادة من المبادئ  
كالشروط، وما ذكره في ج ٢ ص ٦٢ من مراتب العلم والمعرفة، هي مراتب القضاء، والقدرة، والأمر، والخلق، باعلمه  
(٢) وهي نسخة لو رجعة التصدي

(٣) رائدة

(٤) وإذا كان تسيباً، فالفعل عقيبها على أنه ير الوجود الجمعي أيضاً

(٥) ج ٢ ص ٧٥

(٦) ما ذكره من أسفاده في ج ٣ ص ٨٨، وانضموا على أن نظري هو المحدث، وما، كما في مصباح الدخلى

(٧) وهي نسخة أخرى شيء.

(٨) متن ج ٤ ص ١٦٩

(٩) إتحاف السعادة ج ٢ ص ١٥٩

(١٠) حاشية ج ٤ ص ١٧٨، متن ج ١ ص ١٩٢، وج ١ ص ٣٦٢

(١١) وهي نسخة طبعه نعم في حينها مقوله أن يفعل إذ سبب إلى العاقل اه ج ١ ص ٢٢٦

(١٢) وهي نسخة تجدد أمثال هو الفعل ما جرى

وَجَزءٌ تَقْدِمُ مِنْهُ جِزءٌ لِدَانِهِ  
وإنَّ أَشْكَلَ التَّعْطِيلِ شَيْئًا فَلَاقَهُ  
وَمَهْمًا<sup>(١)</sup> تَأَخَّرْنَا عَنْ الْبَدْءِ لِحَظَّةٍ  
فَمِنْ عَدَمٍ لَا يَدُ فِي الْبَيْنِ قَاطِعٌ<sup>(٢)</sup>  
لِكُلِّ مِنَ الْأَشْيَاءِ<sup>(٣)</sup> فِي الْقَسَمِ حَصَّةٌ  
وَمَا عَدَمٌ إِذْ فِي وَجُودِ ضَرَبَتِهِ  
وَمَا هُوَ فِي مَسْرِ الزَّمَانِ وَكَرَهُ  
وَمَا الرُّوحُ وَالْجِسْمَانِ إِلَّا وَدِيعَةٌ  
وَفِي أَزَلٍ مَا بَيْنَهُمَا قَطْعٌ حَادِثًا<sup>(٤)</sup>  
كَنَحْوِ زَمَانٍ لَا يَمَارِي مِنْ أَدْرِى<sup>(٥)</sup>  
يُوجِبُ أَوْ جَعَلَ الْقَدِيمَ وَكَيْفَ ذَا  
بَقِيَ مِنْهُ مَا لَا يَنْتَهِي لَا كَمَا يُرَى  
رَمَنْ أَزَلَّ فَظَافِرٌ وَمَا تَمَّ غَيْرُ ذَا<sup>(٦)</sup>  
وَجُودًا وَوَقْتُ كَيْفَ يَسُوَّى بِمَا حَوَى<sup>(٧)</sup>  
لَهُ حَاصِلٌ إِلَّا الْخُدُوثَ وَلَا مَرَى  
سَيَدُثِرُ يَوْمًا تَلَكُمُ دَارَةُ الْبَلَى<sup>(٨)</sup>  
وَلَا يَدُ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ عَلَى مَدَى  
مَسْوًى مُسْتَمَرًّا<sup>(٩)</sup> وَقَدِيمًا قَدْ انْتَهَى<sup>(١٠)</sup>

(١) قالوا: إذا كفت العلوية الذاتية للإصدار، فأى حاجة إلى الإرادة، وحينئذ لم يبق للجليل الاسم.

(٢) وهذا في الذهاب من الآن إلى الماضي شيئًا فشيئًا ظاهراً، وأما في الإياب من الماضي إجمالاً، فينتظر فيه.

(٣) أسفار ج ١ ص ٢٥٩، وج ١ ص ٤٤٣، وج ١ ص ١٦٠، وج ١ ص ١٦٩، حاشية أسفار ج ١ ص ٨٢.

(٤) كما بين الوجوب والإمكان، بل بين القدم والحديث نفسهما، كذلك فصل بما لا يتناهى.

(٥) ج ١ ص ٢٨، ج ١ ص ٢٦٠، وج ١ ص ٥٢، وج ١ ص ٤٤٣، وج ٤ ص ٨١.

وما ذكره في ج ١ ص ٢٦١ من إمداد المفارقة، فقد أصاب في رده إذ هم يعتبرون في المسائل صلوحاً من جانب المقابل، وكون طرفه يسع فعل الفاعل، ولا يكتفون به فقط، وهذا قد ذكره في ج ٤ ص ٧١، ثم اعتذر في حركة الفلك بما هو بارد.

(٦) بكل الزمان.

(٧) ج ٤ ص ١٧٣.

(٨) هذا على أصل الإيجاب، وأما على أصل الإرادة، فإن فرض الحدوث من الأزل أيضاً حدوث زمني، فإن تحول حالة الأزل، وحكمه إلى حكم الحدوث تحول دفنى لا يخرج إلى تنقض، ومرور في ذلك الموضع، كتحول المياطين إلى الظاهر، راجع الجواهر ص ١٥١.

وما ذكره اليانقر من تحول عدم الزمان إلى وجوده بكون تنقض وتفسير الأول في ج ١ ص ١٤٢ حاشية.

(٩) كالحركة وهي حقيقة هكذا على حد، لا تقاس بالانقطاع الوجود فيما بينه، راجع الأسفار آخر سطر من ج ٢ ص ٩١.

(١٠) وفي نسخة: قد انتضى.

قد افترز بعض أشخاصه من بعض، فإنها موجودات متقطعة، لا وجود واحد مستمر، وما في حاشية الأسفار ج ١ ص ٢٤٣ لا يكفي، وكذا ما في "الأسفار" ج ٢ ص ١٤، فقد ثبت في الفلسفة الجديدة انفصال كل جسم أثري، وكذا ما في "الأسفار" من ج ٢ ص ١٤٧، فقد تعدد نوع النجم شخصاً.

وبالجمله فرق بين التشابه المستمر كالحركة وغيره كاشخاص الإنسان لا يعقل أولهم كيف يتقدم مع قدمه<sup>(١)</sup>، وتوهم إن الطبيعة باقية لا يتغير به إلا النوع، لا أنما واحداً متصلاً اتصالاً وحادثاً، فاعلمه وانهم.

(١) بل ذكر قبيل التحقيق ما يفيد لنا في كون وجود كل حصاة، وكذا في ج ١ ص ٢٢٨ من قوله: وأما إذا كانت للطبيعة شخصيات متقطعة افرق بينه وبين المستمر في هذا الحكم، وج ٢ ص ١٧٢، وج ٤ ص ١٢٢.

(٢) كما عن أرسطو ج ٢ ص ١٧١، وعنه وجه انقطاع الوجود في البين ج ٤ ص ١٢٢ في ج ٢ ص ١٧٠، وج ١ ص ١٧٧، وما ذكره في ج ١ ص ٢٢٨، وج ٢ ص ٢٢٢، وج ٢ ص ٢٢٤، ولا بأس به، لكنه لا يفيغ اعتبار الانقطاع أيضاً، فإنه أيضاً



وإذ ليس من شخص قديم فإنه  
وما عندهم<sup>(١)</sup> إلا كصنعة آلة  
وهل يستطيع المرء خسرص تحريك  
وشوهد كل مفسر من مركب  
كذلك الوجود والحقائق بثة<sup>(٢)</sup>  
وشوهد أيضاً فسح كل مركب  
ولا أن هناك صورة بعد صورة  
فإحكام صنع ثم فسح مواظب  
وما مفرد إلا لأحد مركب  
وما جاز من حكم على شيء استوى  
وما بهيولي لعل الصورة التي  
وليس لفعل وانفعال تعدد  
خصوصاً على رأى اتحاد كليهما<sup>(٣)</sup>

تجدد فعل عنه دوماً قد انطوى<sup>(٤)</sup>  
أتى بدل عما تحلل ما جرى  
كما تدريه في العلى على صوى<sup>(٥)</sup>  
على حدة هل بعده القدم استوى  
قد التقيا<sup>(٦)</sup> بعد انفراز كما ترى  
فما<sup>(٧)</sup> بال سنخ دائم مودع<sup>(٨)</sup> سدى  
فسفسطة<sup>(٩)</sup> ذى كيف يرضى بها الحجي  
يكون مراداً في مدى الدهر هكذا  
وغايته التأليف من هيئة كذا<sup>(١٠)</sup>  
على مثله لا سيما نحو ما هنا<sup>(١١)</sup>  
تراد لها من أول الأمر مد بدا  
بجزئين بل نحو وجود كما جرى<sup>(١٢)</sup>  
وجوداً وتركيباً كما لاله ملا

والى، وكذا ما ذكره في ج ٢ ص ٩١ من التنبيه.

(١) رلى نسخة: الحى، ج ١ ص ٩٨ قبل الرحلة.

(٢) فالربط بالحركة المستمرة يشبه آلة ميكانيكية يأتى في حركتها بدل ما يتحلل، ويظهر للأثر شيئاً فشيئاً، راجع الدائرة  
لليستالى من الحرارة الكامنة عن السر ولهم طمس.

(٣) سنگ توده بر راه بهجت نشان.

(٤) راجع الأسفار ص ٢٨٢، وبذلك ج ٢ ص ٩ من إلهين، وهو جيد غاية.

(٥) تقرير دلایل ص ٢١٩-٢٢٣ وص ٢٣٥.

(٦) وهم بأنفسهم قد أحاطوا بمطل القبح مدة غير متناهية، وعالاف لوسطور فسماء الفلاسفة في الملة لذلك.

(٧) رلى نسخة أخرى: مودع دائماً.

(٨) ج ١ ص ١٧٢، رج ١ ص ١٧٢، وج ١ ص ١٧٧.

(٩) مکتوب نمبر ٧ قاسم العلوم ص ١١.

(١٠) ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو.

(١١) ج ٤ ص ١٢٢، رج ١ ص ٢٢٤، وج ٤ ص ٩٩، وج ٤ ص ١٧٠، وج ٤ ص ١٠٩.

(١٢) ص ٢٢٥ من "الأسفار" جملة مقيدة في تفهيمه

كل أرض وبئر لا يشك بها الفتي  
يمود<sup>(١)</sup> انفعالا ثم يرنو<sup>(٢)</sup> لما علا  
بنسبة ما أتى وما بعده تلا<sup>(٣)</sup>  
فكيف<sup>(٤)</sup> استحال قلت<sup>(٥)</sup> عن فاعل عرا  
هنا غير ذلك عليـه لمن وعى  
وذلك قد ينحل لا بد في مـدى<sup>(٦)</sup>  
كذا الحى من ذا<sup>(٧)</sup> ليس يسكن ما عطا  
كتأخير كل وهو شخص قد انزوى  
وليس مع الخلاق شخصا قد استوى  
وما حضرة الرب كجزء من الورى<sup>(٨)</sup>  
وملك لهم حفة أو قادهم كذا  
ومستقبل بالطبع لم يغف اتسى  
وما ذا بمعلول<sup>(٩)</sup> بدا العين هكذا

نعم مادة عاطت لأعمال صورة  
ولما ضربت الفعل فى قوة<sup>(١٠)</sup> فلذا  
ففى حقه هذا تقسم جممه  
لأن قيل إن الجسم إذ ذاك مفرد  
نعم ثم تركيب بمجموع عالم  
وإن هناك جالياً قد أتى به  
وقد ذكروا أن مائت كل ساكن  
وتأخير بعض العالم اليوم حكمه  
محاط<sup>(١١)</sup> وراء<sup>(١٢)</sup> فى ارتباط حدوده  
هما حضرتان ليستا فى تسلسل  
وما ذا قديم مثل مجموع عسكر  
وماض قديم يأت من غير حاصر  
ولما أتى جـد بجانب علـة

(١) وفى نسخة أخرى: متا.

(٢) ج ٤ ص ٧١.

(٣) ج ١ ص ١١٠.

(٤) ج ١ ص ١١٤، وج ٤ ص ١٢٥، وقد أجاد المحشى فى ج ١ ص ١٥٥، فراجع، ولا بد ويعلق به ج ١ ص ٥٦ ما فى ج ١ ص ١٠٦.

(٥) يعنى لو قيل: إن الصورة الجمعية مفردة، والتوعية ما فيها التغير كالظنوم والأنوان، فينبغى أن يكون قبلها مركب، حتى يتوحد.

(٦) أى فى نفسه.

(٧) ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو.

(٨) ج ٤ ص ٢٠.

(٩) ج ٢ ص ١١٢.

(١٠) فوائده من روائهم سيطر.

(١١) ج ٤ ص ١٥٢.

(١٢) ج ١ ص ١٥١ عن أرسطو.

تحول حكم الباطن الدهر ظاهراً  
 وعمل شـؤناً بين دهر ترتبت  
 ولا ثم عرض بل كطول إرادة  
 فمنه استحال للورى أزلية  
 ووضع حديث مع قديم كسماترى  
 عوالم فى الإمكان ما ثم أبرزت  
 وبعد صدور الفعل عن قوة جرت  
 وقيد قيل إن القوتين ومادة  
 فتخذ فى حدوث العالم البحث موعباً  
 وتوهمية الأسباب والمادة التى  
 فصورت فى الأبيات تمثال فكرتى

بدون تقضى وامتداد كما يرى  
 وبين زمان وانتهت ثمة النهى<sup>(١)</sup>  
 تحول عرضاً وهو فعل قد انبرى  
 وبعد حدوث فالدوام قد انبغى  
 بمعناه يقضى أن هنا موطن خلا  
 فما كان من عذر لهم قيل ههنا  
 فليس تلاشى بل تطور فى مدى  
 إذا اجتمعت أو رثن ثلاثة القوى  
 وهالك نكبات فيسد لم تلقها فيها<sup>(٢)</sup>  
 يغالط فيها الناس بادئ ما بدا  
 وذكرت معنياً بأمثالها الجسمى

أنا الأحقر المدعو أنور شاه

من مضافات كشمير جزى الله من جزى

(١) ج ٢ ص ١٢١.

(٢) خذ.